السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ٢٠٠٨ – ٢٠١٦

د. فارس تركي محمود

مركز الدراسات الإقليمية / جامعة موصل

الملخص

يتناول هذا البحث الموسوم : " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ " سياسة إدارة الرئيس الأمريكي أوباما في تعاملها مع الملف العراقي ، يتكون البحث من تمهيد وأربعة مباحث نحاول في التمهيد فهم وتحليل الخطوط العريضة لسياسة أوباما الخارجية ومدى تأثرها بسياسات الإدارات السابقة ، وفي الفقرة الأولى يتم تسليط الضوء على اتفاقية الإطار الاستراتيجي التي عقدت بين العراق وأمريكا عام ٢٠٠٨ من حيث أهم الفقرات التي تضمنتها والظروف التي رافقت عقدها وغرض الطرفين من عقدها. أما الفقرة الثانية فإنها تتطرق إلى الفلسفة التي أدار بها أوباما سياسته الخارجية، ونسعى فيها إلى تحليل وفهم تلك الفلسفة والتي يمكن تسميتها بعقيدة أوباما . أما الفقرتين الثالثة والرابعة فقد تم تخصيصهما لمتابعة سياسة أوباما يجاه العراق في ضوء معطيات ومرتكزات تلك الفلسفة ، سواءً في الفترة التي سبقت سيطرة داعش على الكثير من الأراضي العراقية أو في الفترة التي تلت ذلك .

الكلمات المفتاحية : أوباما ، أمريكا ، علاقات دولية

US foreign policy toward Iraq 2008 – 2016

Dr. Fares Turki Mahmoud

Center for Regional Studies / University of Mosul

Abstract

The research called "American foreign policy towards Iraq 2008 - 2016" tackles the policy of the administration of President Obama in dealing with the Iraqi file .The research consists of a preface and four chapters .Through the preface, we try to understand and analyze the outlines of Obama's foreign policy and how was influenced by the policies of previous administrations .The first paragraph study the strategic framework agreement held between Iraq and America in 2008 in terms of the most important paragraphs it contained and the circumstances that accompanied the contract . The second paragraph touches the philosophy through which Obama conducted his foreign policy, which can be called Obama's doctrine. The third and fourth paragraphs have been dedicated to follow up Obama's policy towards Iraq in the light of the data and the foundations of that philosophy, both during the period before that ISIS controlled large swathes of territory in Iraq or in the period that followed .

Keywords : Obama , America , International affairs

المقدمة

جاءت إدارة أوباما إلى الحكم بفكر وتوجه مغاير لسياسة وتوجهات إدارة بوش الأبن ، وكانت المناداة بالتغيير وسلوك طريق مختلف من أهم الأسباب التي ساعدت أوباما على الفوز هذا من جهة . ومن جهةٍ أخرى أصبح الاحتلال الأمريكي للعراق واحدة من أهم علامات ومحطات فشل وخطل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بوش الابن ، لذلك أصبح الملف العراقي وكيفية التعامل معه يعد المؤشر الأهم على مدى التزام أوباما بوعوده فيما يتعلق بالتغيير واتباع سياسة جديدة .

هذا فضلاً عن أن الملف العراقي بكل ما شهده من تطورات يمكن النظر إليه بوصفه حصيلة لعقود طويلة من السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، أثمرت نتائج ورؤى وأفكار وسلوكيات أثَّرت وما زالت تؤثر في توجهات ومنطلقات السياسة الخارجية الأمريكية . وفي هذا البحث " الموسوم " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ٢٠٠٨ – ٢٠١٦ " سنحاول رصد ومناقشة وتحليل كل هذه المعطيات .

تم تقسيم البحث إلى أربع فقرات تناولت الفقرة الأولى اتفاقية الاطار الاستراتيجي التي عقدت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية من حيث ظروف عقدها وأهم المواد والبنود التي نصت عليها والأهداف التي كانت تتوخاها ، والمآخذ ونقاط الضعف التي تضمنتها نصوص تلك الاتفاقية وطريقة تنفيذها . أما الفقرة الثانية فقد تطرقت إلى موقع العراق وتأثيره ضمن خارطة الرؤى والأفكار والسلوكيات السياسية التي تبناها الرئيس الأمريكي باراك أوباما والتي سيمكن أن نسميها عقيدة أوباما ومن ثم أصبحت هذه العقيدة منهاج عمل لإدارته ، وكانت المقولة الأساسية لهذه العقيدة تنص على ضرورة التغيير واتباع منهج مغاير لما اتبعته ونفذته إدارة بوش الابن . وهكذا أصبح العراق الميدان الأكثر ملائمة لتطبيق مبادئ تلك العقيدة .

تم تخصيص الفقرة الثالثة لمتابعة ورصد أبرز وأهم التطورات التي شهدتها العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية، والأهداف الاستراتيجية التي كانت تتوخاها واشنطن من تلك العلاقة والسياسة التي اتبعتها تجاه

العراق وارتباط ذلك بالنهج الذي اختطته إدارة أوباما لنفسها ، وما ترتب عليه من نتائج وتداعيات. وفي الفقرة الرابعة سيتم مناقشة وتحليل واحدة من أهم نتائج وتداعيات ذلك النهج ونقصد بها ظهور تنظيم (داعش) وسيطرته على مناطق واسعة من العراق وتأثير ذلك على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق وزيادة تركيزها على البعد الأمني والمساندة العسكرية للعراق .

تمهيد :

لا يمكن لنا أن نفهم سياسة إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما (٢٠٠٩ – ٢٠١٧) تجاه العراق بدون أن ندرك الأثر الذي تركته سياسة سلفه جورج دبليو بوش (٢٠٠١ – ٢٠٠٩) في السلوك السياسي لواشنطن وفي العقل الجمعي الأمريكي بشكلٍ عام ، والمحاذير والخطوط الحمراء التي أرستها تلك السياسة وجعلت منها مناطق محظورة على صانع القرار السياسي الأمريكي . إذ أن سياسة اوباما تجاه العراق لم تكن سياسة فعل بقدر ما كانت سياسة رد فعل للنتائج والتداعيات التي ترتبت على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة العربية بشكلٍ عام ، وسياسة جورج بوش الابن بشكلٍ خاص .

لقد اشتبكت الولايات المتحدة الأمريكية مع المنطقة العربية بشكلٍ فاعل منذ النصف الثاني من القرن العشرين ، وحاولت مراراً وتكراراً تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل باختراق المنطقة فكرياً وسياسياً واقتصادياً وضبط تفاعلاتها بالشكل الذي يتماشى وينسجم مع مصالح وتوجهات واشنطن . ومن أجل تحقيق هذا الهدف استخدمت وسائل متعددة تمثلت بالوسائل الدبلوماسية والسياسية والعلاقات الاقتصادية والثقافية وأساليب الضغط والوعد والوعيد بكافة أنواعها والتلويح باستخدام القوة وبالعقوبات الاقتصادية وفرضها في بعض الحالات ، إلا أن كل ذلك لم يجدِ نفعاً ولم يساعد واشنطن على اختراق المنطقة فكرياً بل بقيت من أكثر المناطق المناهضة لمشروع الهيمنة الأمريكي بأبعاده الفكرية والسياسية والاقتصادية ، ومن أكثرها إثارة للمشاكل والاضطرابات ، لتصل الولايات المتحدة في النهاية إلى حالة من العجز شبه التام في

التعامل معأو التأثير فيملفات المنطقة المتنوعة ، وأصبح كل ما تفعله وتقوم به لا يزيد وضعها إلا سوءً ولا يؤدي إلا إلى مزيد من التشويه لصورتها في المخيال الشعبي لأبناء المنطقة .

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت وجربت خلال النصف الثاني من القرن العشرين مختلف الوسائل والأساليب والآليات من أجل تحقيق أهدافها إلا أنها لم تجرب الأسلوب الأكثر خشونة وصدامية وهو الأسلوب العسكري والاحتلال المباشر والذي تم تطبيقه من قبل إدارة جورج بوش الابن في بداية القرن الحادي والعشرين وذلك عندما قامت باحتلال العراق عام ٢٠٠٣ معتبرة أن هذا الاحتلال ما هو إلا الخطوة الأولى في مشروعها القاضي بـ (أمركة) المنطقة العربية وإعادة ترتيب أوضاعها بالشكل الذي ينسجم مع سياسة وتوجهات الولايات المتحدة .إلا أن هذا الأسلوب – حاله حال بقية الأساليب – لم يجدِ نفعاً ، بل كان من أكثرها سوءً وترتبت عليه تداعيات ونتائج كارثية كان لها أثرها الكبير على الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وعلى المنطقة برمتها من جهةٍ أخرى .إن النتيجة الأهم التي ترتبت على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية وبخاصة خلال فترة إدارة جورج بوش الابن تمثلت بأن صانع القرار الأمريكي صار مدركاً لعدد من الحقائق أهمها :

١–يجب على راسمي ومنفذي السياسة الخارجية الأمريكية أن يعملوا على احتواء مشاكل المنطقة وليس حلها ، لأنها مشاكل بنيوية مستعصية على الحل .

٢ –ينبغي على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتخلى عن هدفها الاستراتيجي والمتمثل باختراق المنطقة فكرياً – أمركتها – والاكتفاء بتأمين مصالحها الأساسية .

٣ – إن التدخل العسكري المباشر وإزاحة الأنظمة بالقوة في منطقة الشرق الأوسط خط أحمر ينبغي عدم الاقتراب منه .

٤–إن الوسائل والآليات التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية منذ النصف الثاني من القرن العشرين أثبتت عدم جدواها ، لذلك لا بد من العمل على إيجاد وتطوير وسائل جديدة أكثر فاعلية وأقل خطورة .

لقد تحولت هذه الحقائق إلى مسلمات راسخة في العقل السياسي الأمريكي بل وحتى في العقل الجمعي الأمريكي ، وأصبحت موجهة لسلوك وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية ، وعلى الرغم من أن أثرها وتأثيرها ظهر بأجلى صوره في سياسة إدارة أوباما إلا أن بداية التأثير كانت قد ظهرت في السنة الأخيرة من عمر إدارة جورج بوش الابن .

أولاً : اتفاقية الإطار الاستراتيجي (Strategic Framework Agreement)

لقد حاولت إدارة بوش الابن – كما ذكرنا سابقاً –أن تستخدم القوة والتدخل العسكري المباشر من أجل فرض سيطرتها وهيمنتها ونموذجها الفكري على المنطقة العربية تمهيداً لإعلان قيام الإمبراطورية الأمريكية العالمية التي لا تقبل بوجود شركاء أو مناوئين لها في سطوتها وجبروتها ، ولم يكن الاحتلال الأمريكي للعراق سوى الخطوة الأولى في سلسلة من الخطوات كان من المفترض أن تؤدي إلى فرض الهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي ، وأن تجعل من القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً بامتياز وبدون أية منافسة . إلا أن الأحداث على الأرض لم تسر كما كان متوقعاً لها ولم يتطابق حساب الحقل مع حساب البيدر وبدلاً من أن يصبح احتلال العراق الانطلاقة الحقيقية لمشروع الهيمنة تحول إلى أكبر عائق لذلك المشروع نتيجة لحجم الدمار والتدهور الهائل الذي شهده العراق بعد احتلاله وعلى كافة المستويات وما رافق ذلك من ضحايا وخسائر بشرية ومادية ، وما ترتب عليه من تراجع مكانة وهيبة الولايات المتحدة الأمريكية وتشويه صورتها واستغلال ورطتها في العراق من قبل خصومها اقليمياً ودولياً . كل ذلك جعل إدارة بوش الابن تدرك حجم الخطأ الذي ارتكبته في العراق والنتائج الكارثية التي ترتبت عليه ، لأمر الذي اجبرها على إعادة حساباتها والتفكير جدياً بالانسحاب من العراق بأقل خسائر ممكنة . ومن أجل تحقيق هذا الهدف دخلت في مفاوضات مع الجانب العراقي من أجل تنظيم عملية الانسحاب ، والاتفاق على بعض الملفات والقضايا ، وعلى شكل العلاقة التي ستربط بين الطرفين بعد اتمام عملية الانسحاب .

بدأت المفاوضات بين الجانبين في آذار / مارس عام ٢٠٠٨ واستمرت حتى تشرين الثاني / نوفمبر من العام ذاته حيث تم التوصل إلى الاتفاقية التي باتت تعرف باتفاقية الإطار

الاستراتيجي والتي نصت على انسحاب جميع القوات الأمريكية من المدن العراقية بحلول الثلاثين من حزيران / يونيو عام ٢٠٠٩ وأن تنسحب جميع القوات الأمريكية من العراق في موعد أقصاه ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١١ . تألفت الاتفاقية من ديباجة وأحد عشر قسماً وقد جاء في الديباجة أنها اتفاقية صداقة طويلة الأمد تعكس حرص الطرفين على إقامة علاقة تستند إلى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمصالح المشتركة ، وتؤكد على ضرورة عودة العراق إلى مكانته القانونية والدولية بحلول ٢٠٠٨/١٢/٣١ كما أن الفقرة الرابعة من الديباجة تشير إلى دعم العملية السياسية وتعزيز المصالحة الوطنية في إطار العراق الموحد الفيدرالي . لقد تناولت الاتفاقية مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك مثل التعاون والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والدفاعية والأمنية فضلاً عن التعاون في مجالات الثقافة والصحة والبيئة والتكنولوجيا والتعليم ، وأكدت حرص الولايات المتحدة الأمريكية على أن تبذل أقصى جهودها ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل دعم وتعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية وتمكين العراق من حماية تلك المؤسسات ، ودعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب دوراً إيجابياً وبناءً في المجتمع الدولي ، ودعم جهود حكومة العراق في إقامتها علاقاتٍ إيجابيةٍ مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل والحوار الإيجابي بين الدول والحل السلمي للخلافات . وأكدت الاتفاقية كذلك على ضرورة تعزيز الأمن والاستقرار في العراق ، وتعزيز قدرته على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادته وأمنه وسلامة أراضيه ، والعمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بين الجانبين فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية . كذلك نصت الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيق عليا تضم مسؤولين من كلا الجانبين وتجتمع بشكلٍ دوري لمراقبة تنفيذ بنودها وتطوير الاهداف المتفق عليها، كما نصت ضرورة تأسيس لجان تنسيق مشتركة إضافية، تتولى مسؤولية تنفيذ هذه الاتفاقية والإشراف عليها، وتتبع لجان التنسيق المشتركة لجنة التنسيق العليا[١]. وبناءً على ذلك تم تأسيس سبع لجان فرعية تتولى مهام التعاون في المجالات السياسية والامنية والتقنية والتجارية والطاقة والقانون والتعليم[٢].

ومن الملاحظ أن هذه الاتفاقية كانت أقرب إلى اتفاق حسن نوايا منها إلى اتفاق استراتيجي كان من المفترض أن يصبح أساساً لعلاقة وطيدة وطويلة الأمد بين الجانبين ، فلم تتجاوز نصوصها إطار العموميات ولم تدخل في التفاصيل ولم تبين الوسائل والآليات التي ستساعد على إنجاز وتنفيذ أهدافها المعلنة ، كما أنها لم تتضمن أية خطط أو خطوات محددة أو جداول عمل يمكن متابعتها والبناء عليها، مما يوحي بأنها لم تعقد من أجل بداية مرحلة جديدة من التعاون كما هو معلن بل من أجل إنهاء مرحلة صعبة وتجربة قاسية أنهكت الطرفين وتسببت لهما بخسائر فادحة . وبالمجمل كانت الاتفاقية تعكس طبيعة الأجواء والظروف التي عقدت فيها فالجانب الأمريكي كان يريد الهروب من الكابوس العراقي بحد أدنى من حفظ ماء، الوجه لذلك وافق على اتفاقية بالكاد حققت له هذا المطلب ، هذا فضلاً عن اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٠٨ في ظل رأي عام أمريكي كان ساخطاً على ما جرى ويجري في العراق وكان يضغط بشدة لطي هذه الصفحة المؤلمة من التاريخ الأمريكي .

أما الجانب العراقي فقد كان وعلى المستويين الشعبي والرسمي رافضاً بشدة لتواجد القوات الأمريكية لأسباب وطنية ودينية ونظراً لتجربته المريرة معها ، فضلاً عن أن أغلب الفرقاء السياسيين كانوا يرون في الوجود الأمريكي عائقاً أمام الكثير من طموحاتهم وخططهم ومشاريعهم الداخلية والاقليمية . لذلك رحبوا باتفاقية من هذا النوع تتكلم في العموميات ولا تتضمن أية إجراءات ملزمة وبالتالي تظهرهم بمظهر من تمكن من الحصول على اتفاق جيد ولم يقدم أية تنازلات . هذا فضلاً عن الضغوط التي مارستها بعض الأطراف الإقليمية من خلال حلفائها في داخل العراق والهادفة إلى إنهاء التواجد العسكري الأمريكي في العراق .

ثانياً : عقيدة أوباما والعراق :

لقد كانت قضية العراق واحدة من أهم الأسباب التي أسهمت في فوز مرشح الحزب الديمقراطي باراك أوباما فوزاً ساحقاً في انتخابات الرئاسة الأمريكية لعام ٢٠٠٨ والتي شهدت أعلى نسبة إقبال منذ الستينيات ، كما أنها المرة الأولى في التاريخ الأمريكي التي يفوز فيها مرشح من أصول أفريقية[٣] . إن هذا الفوز وبهذه النسبة العالية من المشاركة يعد التعبير الأكثر

وضوحاً والأعلى صوتاً عن حجم المعارضة لسياسات إدارة بوش الابن وحجم الاستياء الشعبي من الغزو الأمريكي للعراق وما ترتبت عليه من تداعيات كارثية . وبخاصة أن اوباما كان من المعارضين بشدة لغزو العراق منذ عام ٢٠٠٢ عندما كان عضواً في مجلس الشيوخ الأمريكي وبقي على موقفه المعارض خلال الأعوام اللاحقة [٤]، كما أنه بنى حملته الانتخابية على فكرة التغيير ونادى بخلق قطيعة جذرية مع السياسات التي اتبعتها إدارة بوش الابن وبخاصة في مجال السياسة الخارجية وبشكل أخص فيما يتعلق باحتلال العراق وضرورة الانسحاب منه ، وبناء علاقات دولية تقوم على مبدأ التفاهم والتعاون والانسجام على المستوى الدولي بدلاً عن سياسات القوة وفرض الإرادة [٥].

ما أن تسنم اوباما منصب الرئاسة حتى باشر بتنفيذ سياسته القائمة على التغيير ومخالفة منطلقات وسلوكيات سلفه ، واتباع خط متميز ومقاربة مغايرة في السياسة الخارجية الأمريكية أطلق عليها البعض عقيدة أو مبدأ أوباما ، بينما أشار آخرون أن إلى أن السياسة التي اتبعها أوباما لم تمثل عقيدة قائمة بحد ذاتها بقدر ما كانت رد فعل معاكس لسياسات وتوجهات وإجراءات إدارة بوش الابن ، ومحاولة لتدارك وإصلاح الأضرار الجسيمة الناتجة عن تلك السياسات . وعلى أية حال لم تكن سياسة أو عقيدة أوباما عقيدة تأسيس بل هي عقيدة نقض أي أنها كانت تسعى لنقض وتفكيك واستبعاد أهم الركائز التي قامت عليها عقيدة بوش الابن واستبدالها بركائز وآليات أخرى تتناسب مع الواقع الجديد . فأوباما كان رافضاً بشدة لكل المبادئ التي قامت عليها عقيدة بوش الابن ، وصرح أكثر من مرة بأنه " لن يكون عقائديا كما هو الحال بالنسبة لعقيدة بوش ، لأن العالم معقد " . وبشكلٍ عام يمكن القول أن أهم ركائز ومبادئ عقيدة أوباما تتمثل بـ[٦]:

١ –لا يمكن مطلقاً التورط مرة أخرى في تجربة مشابهة لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق (No More Iraqs) .

٢ – التأكيد على الانسحاب المسؤول للقوات الامريكية من الشرق الاوسط وبخاصة من العراق.

٣ – الحذر الشديد في استخدام القوة والقلق الشديد مما قد يترتب على ذلك من نتائج غير مقصودة .

٤ – في حال استخدام القوات يجب أن يكون ذلك ضمن عملية تداخل جراحي ، أي أن تكون الاهداف محددة وسريعة ، وتشتمل على استخدام هجمات القوات الخاصة وضربات الطائرات بدون طيار .

٥ – يجب عدم التصرف بشكل أحادي في معالجة المشاكل والأزمات الدولية ، وإذا كان هناك حاجة ملحة للقيام بعملية عسكرية تستمر لفترة طويلة فيجب أن تتم ضمن تحالف دولي .

٦ – عندما تكون هناك حاجة لمساعدة بعض الدول في التغلب على مشاكلها ينبغي الابتعاد عن الآليات والوسائل التي استخدمت في النموذج العراقي .

٧ – تحول الاهتمام الدبلوماسي والعسكري الامريكي إلى حدٍ كبير من الشرق الاوسط الى منطقة المحيط الهادي الاسيوية وبخاصة الصين .

في ضوء المبادئ الأساسية لعقيدة أوباما ، وانطلاقاً من المُدركات التي ترسخت في العقل السياسي الأمريكي نتيجةً لمغامرة بوش الابن في العراق ، تم رسم سياسة إدارة أوباما تجاه العراق وكان العنوان الرئيس لهذه السياسة هو الانسحاب الكامل من العراق وفك الاشتباك معه وطي هذه الصفحة المريرة . هذا فضلاً عن أن أوباما كان يرى أن سحب القوات الأمريكية من العراق سيمكّن الإدارة الأمريكية من تعزيز وجودها وزيادة قواتها في أفغانستان ، وسيسمح لها بالتركيز على محاربة تنظيم القاعدة والقضاء على أبرز قادته بمن فيهم أسامة بن لادن ، ومساعدة الشعب الأفغاني على إعادة بناء بلده [٧].

لذلك فأن أوباما طرح موضوع الانسحاب من العراق في أول اجتماع لمجلس الأمن القومي الأمريكي ، وسأل المسؤولين العسكريين عن الخيارات المتاحة والمتعلقة بالتاريخ الأنسب للانسحاب فتم تقديم ثلاثة اقتراحات الأول : أن يتم الانسحاب في غضون ثلاثة وعشرين شهر أي حتى كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٠ كما اقترح وزير الدفاع روبرت غيتس (Robert

Gates) معتبراً أنها المدة المطلوبة لإتمام عملية الانسحاب بنجاح ، الثاني : تسعة عشر شهراً فترة للانسحاب اي في آب / اغسطس عام ٢٠١٠ وهي الفترة اللازمة لإكمال جاهزية القوات العراقية الامنية ، أما الاقتراح الثالث فقد وضع فترة للانسحاب لا تتجاوز الستة عشر شهراً [٨]، وهذا الاقتراح الأخير يتوافق مع الوعد الذي قطعه اوباما على نفسه في حملته الانتخابية [٩].

وفي السابع والعشرين من شباط / فبراير عام ٢٠٠٩ أعلن أوباما في قاعدة كامب لجوين البحرية (Camp Lejeune) أنه بحلول الحادي والثلاثين من آب عام ٢٠١٠ سوف تنتهي المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق وسوف يتم سحب جميع القوات الأمريكية عدا تلك التي ستقوم بتدريب القوات العراقية وتقديم المشورة لها والتي يقدر عددها من (٣٥) ألف إلى (٥٠) ألف جندي . وأكد أوباما أنه بمجرد إتمام الانسحاب فإن مهمة الولايات المتحدة ستتحول من قتالية إلى مساندة وداعمة للحكومة العراقية ولقواتها الأمنية ، إلا أنه شدَّد على أن أعداء الولايات المتحدة يجب أن لا يسيئوا الفهم وعليهم أن يدركوا أن الانسحاب الأمريكي لا يعني التخلي عن العراق بل يعطي للقوات الأمريكية قوة ومرونة أكبر في تقديم الدعم للشركاء العراقيين[١٠] .

وعلى الرغم من هذه التصريحات إلا أن كافة الأطراف الإقليمية والدولية كانت تدرك جيداً أن العلاقات الامريكية – العراقية قد تغيرت وأن الاهتمام الذي يوليه أوباما للملف العراقي أقل بكثير من اهتمام سلفه جورج بوش الابن وفي هذا السياق، قال وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري ، أثناء حوار صحفي أجري معه في تموز / يوليو عام ٢٠٠٩ " نؤكد نحن والمسؤولون الأميركيون أن العلاقة بين بلدينا قد تغيرت. فقد كان بوش يتحدث أسبوعياً إلى رئيس الورزراء العراقي نوري المالكي (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) عبر مؤتمرات الفيديو الصحفية. وباستثناء زيارة خلفه أوباما للعراق في شهر نيسان / أبريل المنصرم لم يتحدث أوباما إلى المالكي سوى مرتين فحسب منذ توليه منصبه الرئاسي في بداية العام الحالي " [١١].

وعلى أية حال جرت عدد من اللقاءات والاجتماعات والزيارات المتبادلة بين الجانبين الأمريكي والعراقي كانت تهدف إلى مناقشة ومتابعة عدد من القضايا والملفات وأهمها ملف انسحاب القوات الأمريكية ، ففي نيسان / ابريل ٢٠٠٩ قام أوباما بزيارة بغداد والتقى برئيس الوزراء العراقي نوري المالكي وبعدد من المسؤولين العراقيين وتناولت المحادثات بين الجانبين القضايا ذات الاهتمام المشترك ويأتي على رأسها استقرار وأمن العراق والتأكيد على نقل المسؤولية بشكل سلس وآمن من قوات التحالف إلى القوات العراقية ، كما تطرق أوباما إلى ضرورة دعم الخطوات والحلول السياسية للتغلب على الاختلافات التي قد تنشأ بين الفرقاء السياسيين داخل العراق ، وضرورة استمرار التشاور والعمل المشترك للتعامل مع مختلف القضايا الإقليمية وبخاصة تلك التي تؤثر على أمن واستقرار العراق[١٢] . كذلك قامت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) بزيارة العراق في الشهر ذاته والتقت بالرئيس العراقي جلال الطالباني ورئيس الوزراء نوري المالكي وأكدت دعم الولايات المتحدة لعراق مستقر ذي سيادة إضافة إلى حديثها عن التعاون بين الجانبين والدعم الأمريكي المستمر في المجالات الاقتصادية والتنموية والتعليمية[١٣]. وفي تشرين الأول / اكتوبر عام ٢٠٠٩ قام رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بزيارة رسمية إلى واشنطن على رأس وفد حكومي ، التقى خلالها الرئيس الأمريكي اوباما وعدد من المسؤولين الأمريكيين . وتم خلال هذه الزيارة مناقشة عدد من الملفات السياسية والاقتصادية[١٤].

إن الملف الأهم الذي ناقشه الطرفان في هذه الفترة هو ملف انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، وعلى الرغم من أنه لم يطرأ أي تغيير على مواعيد الانسحاب التي تم تحديدها في اتفاقية الاطار الاستراتيجي ، إلا أنه كانت هناك بعض النقاشات التي دارت بين الجانبين حول إمكانية إبقاء بعض القوات الأمريكية بعد إتمام عملية الانسحاب لغرض الاستمرار في عملية تدريب القوات العراقية من جهة وضمان استقرار الأوضاع في العراق من جهةٍ أخرى . فمع اقتراب موعد الانسحاب النهائي ظهرت مخاوف لدى بعض المسؤولين الامريكان من تزايد وتنامي النفوذ الايراني مما دفعهم لمحاولة البحث عن تعديل للاتفاقية يسمح بإبقاء بعض القوات الامريكية بعد عام ٢٠١١، وكانت هناك أيضاً مخاوف لدى عدد من الخبراء الامريكان من أن

تؤدي الانقسامات المذهبية والعرقية إلى تحويل العراق الى دولة فاشلة في حالة عدم بقاء بعض القوات الامريكية ، فضلاً عن أن بعض المسؤولين الامريكان أكدوا أن القوات العراقية عاجزة عن حماية حدود العراق وفضائه الجوي وأنها لن تصبح بالمستوى المطلوب حتى عام ٢٠٢٠ – ٢٠٢٤ [١٥].

إن بقاء قوات امريكية في العراق كان يتطلب الدخول في مفاوضات من اجل تعديل الاتفاقية الامنية كما يتطلب موافقة ومصادقة البرلمان العراقي . وقد حث العديد من المسؤولين الامريكان من خلال تصريحاتهم وزياراتهم الجانب العراقي على إعادة النظر بمسألة بقاء القوات الامريكية . وعلى الرغم من أن غالبية الكتل السياسية العراقية أبدت موافقتها المبدئية على الدخول في مفاوضات مع الجانب الأمريكي لتعديل اتفاقية الإطار الاستراتيجي ، إلا أن المعارضة الشديدة التي أبدتها بعض الأطراف العراقية وبخاصة التيار الصدري أجهضت هذا المسعى . لذلك أعلن العراق في الخامس من تشرين الأول / اكتوبر ٢٠١١ أنه سوف لن يوسع الاتفاقية الامنية ، وفي الحادي والعشرين من الشهر ذاته اعلن اوباما أن العراق وامريكا اتفقوا – ووفقا للاتفاقية الامنية – على انسحاب كل القوات الامريكية في نهاية ٢٠١١ . وعند الانسحاب أعلن اوباما أن الولايات المتحدة ستستمر في دعم وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين[١٦] .

ثالثاً : العلاقات الثنائية ٢٠١١ – ٢٠١٤ :

بعد اكتمال سحب القوات الأمريكية من العراق سعت واشنطن من أجل إقامة علاقات طبيعية مع العراق كأي علاقات تقام بين دولتين مستقلتين ، وركزت على تطوير شراكة استراتيجية بين الجانبين ، لذلك أصدر اوباما أمر تنفيذي يحمل الرقم (١٣٥٤١) في السابع من أيار / مايو عام ٢٠١٠ تم بموجبه تأسيس مكتب الشراكة الاستراتيجية مع العراق (Iraq Strategic Partnership Office) (ISPO) وكان الغرض من تأسيس هذا المكتب بحسب ما جاء في القسم الثاني من الأمر التنفيذي هو تقديم مشاريع لدعم الوزارات والوكالات التنفيذية في مهمتها القاضية بتسهيل ودعم الشراكة الاستراتيجية ما بين العراق والولايات

المتحدة، فضلا عن دعم أمن العراق واستقراره ، وإدامة وجود دبلوماسي فاعل في العراق .وتم تحديد وحصر مهام المكتب بالآتي :

أ – دعم الوكالات والوزارات التنفيذية في عملية الانتقال الى الشراكة الاستراتيجية ما بين امريكا والعراق في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والامنية بالاستناد الى اتفاقية الاطار الاستراتيجي.

ب – التنسيق والتعاون مع فرق إعادة الاعمار .

ج – دعم وتمكين حكم القانون في العراق بضمنها برنامج تطوير قوات الشرطة .

د – يتولى هذا المكتب أية مهام كانت مسندة إلى مكتب مساعدة العراق الانتقالي (Iraq Transition Assistance Office)[*] ، ويتولى أية مهام أخرى مشابهة[١٧].

وعلى الرغم من إنشاء هذا المكتب وعلى الرغم من التأكيد المستمر على ضرورة تطوير ودعم العلاقات بين الجانبين ، إلا أن كل المؤشرات كانت تؤكد تراجع اهتمام إدارة أوباما بالعراق قياساً بما كان عليه في إدارة سلفه . فإدارة أوباما لم تعد ترى في العراق مشكلة ينبغي حلها بل مشكلة ينبغي الابتعاد عنها ، وقد أشار إلى هذا المعنى في أحد تصريحاته السفير الأمريكي في العراق كريستوفر هيل (Christopher Hill) [١٨]، لذلك لم يعد لها أو لم تعد ترغب بأن يكون لها حضوراً فاعلاً في الساحة العراقية وأصبح أكبر همها هو بقاء الأوضاع كما هي في العراق وبخاصة بعد اكتمال عملية سحب القوات الأمريكية ، حتى ولو كان ذلك على حساب واحدة من أهم الذرائع التي ساقتها واشنطن لتبرير غزوها للعراق وهي نشر الديمقراطية ، كما حدث في انتخابات عام ٢٠١٠عندما تمت تولية المالكي رئاسة الوزراء على حساب الفائز في الانتخابات أياد علاوي[١٩]. بل وحتى إذا كان ثمن الاستقرار المنشود هو التخلي عن العراق لحساب إيران وبخاصة أن أوباما كان يرى أن تصاعد النفوذ الإيراني في العراق أمر حتمي وأن إيران يمكن أن تضمن مستقبل العراق بدرجة كبيرة لأن إيران لديها مقومات وركائز للنفوذ في العراق أكثر وأكبر مما لدى الولايات المتحدة[٢٠].

كذلك عكس المستوى السياسي للعلاقات بين البلدين نوعاً من التراجع في اهتمام الإدارة الأمريكية بالعراق ، فأوباما لم يزر العراق سوى مرة واحدة وكذلك وزيرة خارجيته هيلاري كلينتون (Hillary Clinton) ، وما عدا ذلك اقتصرت الزيارات الأمريكية القليلة على البعض من المسؤولين التنفيذيين متوسطي الأهمية وكانت محادثاتهم مع المسؤولين العراقيين تدور حول ضرورة الإصلاح السياسي وتعزيز المسار الديمقراطي وحل الخلافات بين مختلف الأطراف العراقية من خلال الحوار والتواصل الإيجابي ، وتعزيز الأمن والاستقرار ورفع سوية القوات الأمنية العراقية لمواجهة التهديدات المختلفة[٢١] .كذلك عقدت لجنة التنسيق العليا عدداً من الاجتماعات المشتركة التي لم تكن أكثر من اجتماعات بروتوكولية لا تتمخض سوى عن بيانات وتصريحات تؤكد على ضرورة الاستمرار بالتشاور والتعاون والتنسيق المتبادل في مختلف المجالات ، والحاجة إلى مزيد من الاجتماعات والقاءات المشتركة[٢٢] ، أما على أرض الواقع فلم يتم إنجاز شيء يذكر .

وفيما يتعلق بالتمثيل الدبلوماسي عملت واشنطن على توسيع وتعزيز تمثيلها وتواجدها الدبلوماسي وافتتحت في بغداد اكبر سفارة لها على مستوى العالم ، كما أنشأت عدد من القنصليات في البصرة وأربيل وكركوك ، وكان هناك مخطط لفتح فرع للسفارة في الموصل لكن التكلفة المالية والاعتبارات الامنية لم تسمح سوى بوجود مكتب دبلوماسي، وفي تموز ٢٠١٢ تم إغلاق القنصلية الأمريكية في كركوك لأسباب تتعلق بتقليص النفقات[٢٣] .

أما العلاقات الاقتصادية بين الجانبين فلم تكن بالمستوى المطلوب أو على الأقل لم تكن بالمستوى الذي تضمنته وأكدت عليه اتفاقية الإطار الاستراتيجي باعتباره أحد مطالبها وأهدافها الرئيسة ، ففي القسم الخامس من الاتفاقية تم التأكيد على ضرورة بناء اقتصاد عراقي قوي ومزدهر ودعم العراق لتمكينه من استثمار موارده الاقتصادية بالشكل الأمثل وتحقيق التنمية المستدامة وفي مختلف المجالات الاقتصادية ، ودمجه في المؤسسات والدوائر المالية والاقتصادية الاقليمية والدولية بما في ذلك العضوية في منظمة التجارة العالمية ، وتسهيل دخول وانسياب الاستمارات العالمية إليه ، وتشجيع وتوسيع التجارة الثنائية الأمريكية – العراقية ، وغير ذلك من بنود وتفصيلات احتواها القسم الخامس من الاتفاقية الذي يعد من أطول أقسامها

وأكثرها إسهاباً[٢٤]. وعلى الرغم من كل هذه الأهداف الطموحة إلا أنه لم يتم تحديد أية آليات أو وسائل عملية وخطوات تنفيذية يمكن المباشرة بها أو تطبيقها على أرض الواقع، وقد استحوذ القطاع النفطي على حصة الأسد من العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبخاصة شركة أكسون موبيل (ExxonMobil)التي وقعت عام ٢٠١٠ عقداً مع شركة نفط الجنوب لإعادة تأهيل وتطوير حقل غرب القرنة في جنوب العراق[٢٥] ، وشركة رويال داتش شل (Royal Dutch Shell) متعددة الجنسيات والتي تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ٤٠ % من رأس مالها وقعت عقداً عام ٢٠١٠ مع الجانب العراقي أمده عشرون عاماً لتطوير حقل مجنون النفطي[٢٦]. وفيما عدا الأعمال المتعلقة باستخراج وتسويق النفط لم تشهد العلاقات الاقتصادية بين الجانبين أية خطوات ملموسة أو تطورات إيجابية .

أما المستوى الأمني والعسكري للعلاقة فهو الذي استحوذ على الاهتمام الحقيقي للجانبين إذ استمر التنسيق والتعاون بينهما استناداً إلى القسم الثالث من اتفاقية الإطار الاستراتيجي والتي نصت على " تعزيزاً للأمن والاستقرار في العراق. . . ، وتعزيزا لقدرة جمهورية العراق على ردع كافة التهديدات الموجهة ضد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما فيما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية . . . ويتم هذا التعاون في مجالي الأمن والدفاع وفقاً للاتفاق بين الولايات المتحدة الأميركية وجمهورية العراق . . . ". ومن أجل تحقيق هذه الغاية تم استحداث مكتب باسم مكتب التعاون الأمني (Office of Security Cooperation–Iraq) يدار من قبل السفير الامريكي ومهمته تنسيق القضايا الامنية وعلى رأسها تدريب وتأهيل القوات العراقية ومتابعة مبيعات الأسلحة الأمريكية للعراق . لقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً ملموسة من أجل تدريب القوات العراقية وتطوير قدراتها القتالية ، ففي الخامس من ديسمبر ٢٠١٢ قام مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية جيمس ميلر (James Miller) ومساعد نائب وزير الخارجية للأمن العالمي روس غوتمولر (Rose Gottemoeller) بزيارة العراق وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين أكدت على[٢٧] :

١ – تحقيق مستوى عالي من التبادل العسكري .

٢ – التعاون في ميدان التعاون التعليم العسكري .

٣ – التعاون في مكافحة الارهاب .

٤ – تطوير قدرات الاستخبارات العسكرية .

٥ – إقامة التدريبات المشتركة .

وخلال الاجتماع الذي عقد بين اوباما والمالكي في ١ نوفمبر ٢٠١٣ تمت مناقشة عملية تحسين وتطوير التعاون الامني بين الجانبين وبضمنها توسيع الوصول الى المعلومات الاستخبارية الامريكية . وعلى الرغم من أن البيان المشترك الذي صدر عن الاجتماع لم يحدد أية التزامات أمريكية محددة تجاه هذا المستوى من التعاون ، لكنه عبر عن تقييم مشترك تجاه التهديدات الأمنية التي يواجهها العراق وضرورة التصدي لها[٢٨].

كذلك كان هناك برامج لتدريب وتطوير القوات العراقية وتقديم الاستشارة لها وبخاصة فيما يخص مكافحة الارهاب والدفاع الجوي والبحري . وكجزء من زيادة التدريب الامريكي للقوات العراقية عملت الولايات المتحدة على إشراك القوات العراقية في المناورات العسكرية الاقليمية ، ومنها مناورة الاسد المتلهف (Eager Lion) في الاردن ، كذلك اشترك العراق في التدريبات التي تمت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في البحرين في عام ٢٠١٣ والتي ركزت على مكافحة الالغام ، وفي حزيران / يونيو ٢٠١٤ قامت قوات العمليات الخاصة الامريكية بإجراء دورتين تدريبيتين لقوات مكافحة الارهاب العراقية في الاردن .كما كان هناك برنامج آخر لتدريب وتطوير قوات الشرطة والمحافظة على كفاءتها وكان البرنامج ممول من الولايات المتحدة ، كما قدمت الحكومة الأمريكية حوالي ٢٠٠ مليون دولار لبناء منشآت للشرطة ومنها ملحق لكلية الشرطة في بغداد ،إلا أن هذا البرنامج لم يستمر طويلاً [٢٩].

ومما يعكس قلق الإدارة الأمريكية من التطورات التي قد يشهدها العراق بعد الانسحاب الامريكي منه ، وبغرض تقديم المزيد من الدعم العسكري والأمني للعراق أكد العديد من المسؤولين الامريكان أن الولايات المتحدة ستترك قوات عسكرية كافية في الخليج العربي وجاهزة

للتدخل في العراق اذا اقتضت الضرورة ذلك ، فأبقت حوالي خمسة وثلاثين ألف جندي في المنطقة بضمنها عشرةآلاف في الكويت ، فضلا عن القوات التي كانت موجودة سابقاً في الكويت وقطر ، فكان هناك سبعة آلاف تابعين للقوات الجوية في قطر ، وحوالي خمسة آلاف من القوات البحرية في البحرين ، وحوالي خمسة آلاف من القوات الجوية والبحرية في الامارات مع عدد صغير جدا في السعودية وعمان ، فضلا عن وجود حاملات الطائرات في الخليج العربي او بالقرب منه[٣٠].

فضلاً عن تدريب القوات العراقية ورفع جاهزيتها حرصت واشنطن على إمدادها بالأسلحة والتقنيات الحديثة ، ففي بداية عام ٢٠١١ وقّع العراق والولايات المتحدة عقوداً لشراء أسلحة بقيمة ١٣ مليار دولار تتضمن أعداداً من الطائرات والدبابات والسفن الحربية [٣١]، ومنها دبابات أبرامز من نوع (M1A1) التي وصل إلى العراق منها (١٤٠) دبابة في آب / اغسطس عام ٢٠١٢ ، وفي كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ تم إيصال سفينتين حربيتين للعراق لتعزيز قواته البحرية وحماية شواطئه ، كما باعت أمريكا للعراق التجهيزات والمعدات التي تحتاجها القوات الامنية لضبط الأمن وحماية الحدود . ومن الصفقات الكبرى بين الطرفين كانت صفقة طائرات (F16) التي بلغ عددها (٣٦) طائرة وبلغت قيمتها الصفقة حوالي ستة ونص مليار دولار شاملة التدريب والتجهيزات والادوات الاحتياطية والاسلحة وقد بدأ تسليم الطائرات في تموز / يوليو ٢٠١٤ .كذلك وافق الكونغرس الأمريكي في بداية عام ٢٠١٤ على بيع العراق (٢٤) طائرة أباتشي ، وحوالي (٤٨٠) صاروخ هيل فاير (Hell Fire) وقد بلغت قيمة الصفقة حوالي (٤،٨) مليار دولار[٣٢] .

رابعاً : مرحلة التصدي لـ (داعش) :

إن إتباع إدارة أوباما لسياسة الابتعاد قدر الإمكان عن مشاكل العراق ، وتعاملها مع العراق بوصفه حالة ينبغي عدم التورط بها والاشتباك مع ملفاتها المعقدة كان من أهمال أسباب التي أدت إلى تفاقم أوضاعه الداخلية وزيادة الاحتقان الطائفي والتدخلات الإقليمية وتدهور الوضع الأمني وبالتالي سيطرة الجماعات المسلحة على الكثير من المناطق في العراق وصولاً

إلى يوم العاشر من حزيران / يونيو ٢٠١٤عندما سقطت الموصل وعدد من المدن العراقية بيد تنظيم (داعش) . لقد عد الكثير من المراقبين أن ظهور تنظيم (داعش) وفرض سيطرته على حوالي ثلث العراق لم يكن إلا نتيجة للسياسات الخاطئة التي اتبعتها إدارة أوباما في تعاملها مع الملف العراقي بدءً بالانسحاب المتسرع وغير المدروس وعدم وضع خطط واستراتيجيات واضحة ومحددة لفترة ما بعد الانسحاب وعدم تطوير اتفاقية الإطار الاستراتيجي والبناء عليها والتركيز على البعد الأمني للعلاقة بين الجانبين وإهمال الأبعاد السياسية والاقتصادية . حتى أن أوباما نفسه تكلم بلهجة اعتذارية عن قضية الانسحاب من العراق وذلك في خطابه في كانون الأول عام ٢٠١٦ والذي أجمل فيه نتائج فترته الرئاسية وحاول أن يلقي باللوم على الجانب العراقي إذ قال "دار الكثير من الجدل حول "داعش" وهل كان وجود القوات الأمريكية والأوربية هناك في عام ٢٠١١ ليحول دون انتشاره؟ في الواقع لم يكن أمامنا خيار آخر. ففي عام ٢٠١١ أراد العراقيون أن ننهي وجودنا في البلاد. وأصبح بقاء الجنود الأمريكيين في بلد ضد إرادة شعبه وقيادته يمثل تهديدا لهم"(٣٣).

وعلى أية حال حرصت الولايات المتحدة في البداية على إيقاف تمدد وتوسع تنظيم (داعش) من خلال الضربات الجوية التي أسهمت في حماية بغداد وأربيل من السقوط بيده ، إلا أنها لم تذهب أبعد من ذلك إذ أن إدارة أوباما أصرت على تشكيل حكومة عراقية قوية ومتماسكة وشاملة كشرط أساسي من أجل تقديم مساعدات إضافية لمحاربة التنظيم ووضع استراتيجية شاملة لهزيمته . وقد اعتبر أوباما أن شرطه قد تحقق بتنحي نوري المالكي وقيام حيدر العبادي بتشكيل الحكومة الجديدة في الثامن من أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٤ (٣٤).

كشف اوباما عن استراتيجيته لمحاربة (داعش) في الخطاب الذي ألقاه في العاشر من أيلول ٢٠١٤ – أي بعد يومين من تشكيل الحكومة العراقية – والذي أكد فيه أن (داعش) لا يمثل الإسلام ولا يمكن أن يحسب على أي دين بل هو منظمة إرهابية وحسب، وإنه إذا لم يتم مكافحتها والقضاء عليها فإن خطرها لن يقتصر على العراق وسوريا والشرق الأوسط بل سيمتد إلى كافة أنحاء العالم ويضمنها الولايات المتحدة الأمريكية . وأشار أوباما إلى أن استراتيجيته تتكون من أربعة محاور أشار في المحور الأول إلى ضرورة استمرار وزيادة الضربات الجوية

وتوسيع نطاقها وبالتنسيق مع الجانب العراقي ، بينما أكد في المحور الثاني على الارتقاء بمستوى الدعم والإسناد للقوات العراقية وإرسال المزيد من المدربين والمستشارين الأمريكان لتطوير قدراتها، وفي المحور الثالث تحدث أوباما عن ضرورة التعاون مع الشركاء والحلفاء من أجل قطع تمويل (داعش) ، وتوسيع نطاق التعاون على مستوى المعلومات الاستخبارية ، وعرقلة عملية تنقل ووصول المقاتلين الأجانب وتقييد حركتهم ، ومكافحة فكرهم المنحرف ، أما في المحور الأخير فقد أظهر التزام الولايات المتحدة بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة لضحايا التنظيم المتطرف من المدنيين والناس الأبرياء والأقليات الدينية[٣٥].

يعد هذا الخطاب البداية الفعلية للتحالف الدولي ضد (داعش) والذي ضم دول عديدة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والمانيا وكندا وايطاليا واسبانيا وهولندا واستراليا ، وقد تم إطلاق تسمية (العزم الصلب) (Operation Inherent Resolve)على الحملة العسكرية التي سيقودها التحالف الدولي[٣٦] ، وتمت قيادتها بواسطة القيادة المركزية الأمريكية (United States Central Command) التي يقودها الجنرال جيمس تيري (James Terry) ومقر قيادته كان في الكويت في معسكر عريفجان (Arifjan) وفقا لاتفاق ثنائي مع الكويت [٣٧].

قبل ظهور (داعش) كان للبعد الأمني حصة الأسد في رسم وتوجيه سياسة إدارة أوباما تجاه العراق ، أما بعد ظهور (داعش) أصبح هذا البعد هو المتحكم الوحيد تقريباً في تلك السياسة طوال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ، وأصبحت جهود إدارة أوباما خلال هذه الفترة منصبة بالكامل باتجاه مكافحة هذا التنظيم وباتجاه تقوية وتعزيز قدرات القوات العراقية بالشكل الذي يسمح لها بالتصدي له وهزيمته . وقد شملت تلك الجهود القصف الجوي ، وإرسال خبراء ومستشارين ومدربين عسكريين ، وتزويد الجانب العراقي بالأسلحة والمعدات ، فضلاً عن المسائل المالية .

فعلى مستوى القصف الجوي شن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية آلاف الغارات والطلعات الجوية على أهداف تابعة لـ (داعش) ، وقد ابتدأت الغارات منذ شهر آب

عام ٢٠١٤ وكان لها دور حاسم في حماية إقليم كردستان وبخاصة أربيل وكذلك حماية بغداد من الخطر الوشيك الذي كان يمثله التنظيم في تلك الفترة ، وقد كان لهذه الغارات دور مهم وحاسم في تقويض قدرات (داعش) وفي تمكين القوات العراقية من تحقيق الانتصارات المتتالية عليه . واستمرت الغارات بشكل يومي تقريباً حتى تحقيق الانتصار الكامل والنهائي على (داعش) وذلك بتحرير كامل محافظة نينوى في نهاية شهر آب عام ٢٠١٦[٣٨].

كذلك قامت واشنطن بإرسال حوالي (٣،١٠٠) من الكوادر العسكرية لتدريب القوات العراقية ومقاتلي العشائر وتقديم النصح لها ، وجمع المعلومات الاستخبارية عن (داعش) ، وحماية المؤسسات الامريكية والامريكان المتواجدين في العراق . كما تم نشر ١٥٠٠ آخرين بناءً على طلب من الجانب العراقي لتوسيع المهام التدريبية وزيادة أعداد المدربين والمستشارين وقد بلغ العدد الإجمالي للعسكريين الأمريكيين في العراق بحسب البنتاغون حوالي (٤٩٣٥) شخصا، بمن فيهم مدربون وأمنيون وخبراء عسكريون . كانت مهمة المدربين تنحصر في تدريب القوات العراقية وإعادة تأهيلها وتطوير قدراتها في مختلف الصنوف، وكانت هناك ثلاث قواعد رئيسية للتدريب في التاجي بالقرب من بغداد ، وفي معسكر بسماية جنوب بغداد ، وفي قاعدة عين الأسد في الأنبار . أما المستشارين فكانت مهمتهم تتمثل بدراسة الوضع الأمني والمشاركة في وضع الخطط والاستراتيجيات العسكرية وتقديم النصح والمشورة للقوات العراقية[٣٩].

وفيما يتعلق بمبيعات الأسلحة للعراق قامت الولايات المتحدة منذ منتصف ٢٠١٤ ببيع العراق حوالي ٥٠٠٠ صاروخ هيل فاير ، وطائرات اف ١٦ وطائرات اباتشي[٤٠]، وفي شهر كانون الاول ٢٠١٤ ابلغت وزارة الدفاع الكونغرس انها ستبيع للعراق اسلحة قيمتها حوالي ٣ مليار تشتمل على الف مركبة مسلحة تسليح عالي ومتعدد الاستخدامات ، و١٧٥ دبابة من نوع (M1A1) مع ادواتها الاحتياطية وذخيرتها ، وستكون هذه الدبابات بديل للدبابات التي فقدت في حزيران ٢٠١٤ . وبعد سقوط الرمادي أعلنت الولايات المتحدةأنها ستسرع إيصال(٢٠٠٠) من الأسلحة المضادة للدروع والمحمولة على الكتف ، كذلك أعلنت إدارة أوباما عن إيصالها أسلحة وذخيرة الى القوات الكردية (البيشمركة)[٤١] .

وكما ذكرنا سابقاً فقد طغى البعد الأمني على سياسة واشنطن تجاه العراق خلال مرحلة الحرب مع (داعش) ، وكان هو الحاضر والمهيمن على اللقاءات والاجتماعات التي تمت بين الجانبين ، ففي الرابع عشر من نيسان / إبريل عام ٢٠١٥ قام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي أوباما الذي أكد أن الجانبين العراقي والأمريكي يحققان تقدماً كبيراً في التغلب على تنظيم (داعش) ،وأشار إلى أنه يريد " ضمان قدرة القوات العراقية على النجاح " في عملياتها، مؤكداً على الجاهزية التامة لتقديم الدعم إلى القوات العراقية " ضمن جهودنا لتحرير كل الأراضي العراقية "، وأشاد بالتقدم الذي حققته القوات العراقية منذ وصول العبادي إلى رئاسة الوزراء . كذلك قال أوباما أنه بحث مع العبادي الدور الإيراني في العراق وقال " نتوقع أن تكون لإيران علاقة مهمة مع العراق باعتبارها جارة قريبة "، مستدركاً " نتوقع أن يمر أي دعم خارجي للمساعدة في هزيمة (داعش) عبر الحكومة العراقية " . وفي مسألة أخرى أشار الرئيس الأمريكي إلى أن التزامات العبادي في إشراك مجمل المكونات العراقية في الحكومة وفي صنع القرار مسألة حساسة[٤٢] .وفي اللقاء الذي تم بين الطرفين على هامش قمة قادة دول مجموعة السبع في ألمانيا في الثامن من حزيران عام ٢٠١٥ كانت قضية محاربة (داعش) هي الحاضر الأبرز في المحادثات فتحدث أوباما عن التنسيق عالي المستوى ما بين العراق والتحالف الدولي والنتائج الإيجابية التي حققها الجانبان ، وأشاد بالإنجازات التي تحققت في عهد العبادي مؤكداً على استمرار الولايات المتحدة في دعمها للعراق ولقواته العسكرية على مستوى التدريب والتسليح وتقديم الاستشارات العسكرية [٤٣].

وفي التاسع عشر من شهر أيلول / سبتمبر عام ٢٠١٦ اجتمع الجانبان مرة ثانية على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة وخلال الاجتماع تمت مناقشة تطورات الحرب على الإرهاب والاستعدادات والتحضيرات لمعركة استعادة الموصل[٤٤] . هذا فضلاً عن الزيارات التي قام بها مسؤولون أمريكان إلى العراق مثل نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن(Joseph Robinette Biden Jr)[٤٥] ووزير الخارجية جون كيري (Jone Keri) ووزير الدفاع آشتون كارتر(Ashton Baldwin Carter) وكان الهدف الرئيس من كل تلك الزيارات هو متابعة تطورات الحرب ضد (داعش) والتأكيد على استمرار التعاون والتنسيق بين العراق ولولايات المتحدة الامريكية[٤٦]، وهكذا كان الهاجس الأمني والحرص على هزيمة تنظيم (داعش) وإلحاق الهزيمة به هو الموجه لسياسة واشنطن تجاه العراق ، وأصبح كل تطور بين الجانبين يمر من بوابة الحرب على الإرهاب .

الخاتمة

بعد قراءة وتحليل سياسة إدارة أوباما تجاه العراق اتضح لنا الآتي :

١ –لقد أثبتت الأحداث التاريخية وما زالت تثبت أن حجم الارتباط والترابط ما بين المنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية قد بلغ درجةً عاليةً جداً ، بحيث أن سلوكيات وتصرفات واشنطن باتت تجد لها صداً وأثراً عميقاً في المنطقة وتترتب عليها أحداث وتداعيات تبلغ أحياناً مديات كارثية .

٢ – إن السياسة التي اتبعتها إدارة أوباما تجاه العراق لم تكن سياسة (فعل) بقدر ما كانت سياسة (رد فعل) للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة بشكل عام ، وسياسة إدارة بوش الابن بشكلٍ خاص .

٣ – إن الأفكار والتصورات التي كان يحملها الرئيس الأمريكي أوباما والتي يمكن تسميتها بعقيدة أوباما كانت تنظر إلى العراق وكأنه حقل ألغام ينبغي عدم التورط فيه ، لذلك حرصت إدارة أوباما على الهروب منه بطريقة متسرعة وغير مدروسة .

٤ – وحتى بعد اكتمال الانسحاب الأمريكي لم تهتم تلك الإدارة بالعراق بالشكل الكافي وحرصت على الابتعاد عن مشاكله الداخلية ، وغضت الطرف عن تدهور أحواله على مختلف المستويات ، وكانت جل جهودها منصبة على البعد الأمني بالمعنى السطحي والبسيط لمفهوم الأمن .

٥ – لذلك لم تشهد إتفاقية الإطار الاستراتيجي أي تطوير أو تحسين ولم يتم النظر إليها من قبل الجانبين بوصفها أساساً لعلاقة استراتيجية طويلة الأمد ، بل أن الكثير من بنودها لم ينفذ بالشكل المطلوب .

٦ – كانت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق تركز بالدرجة الأساس على قضايا الأمنوالتسليح وتدريب القوات العراقية بينما أهملت أو لم تهتم كثيراً بالأبعاد السياسية والاقتصادية الأمر اذي ساعد على تدهور الأوضاع في الداخل العراقي وصولاً إلى يوم العاشر من حزيران ٢٠١٤ .

٧ – وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الجانب العراقي هو الآخر لم يبذل أي جهد يذكر باتجاه تطوير اتفاقية الإطار الاستراتيجي والاستفادة منها بالشكل الذي يخدم مصالحه الحيوية ، ولا يزال إلى الآن غير مهتم بها بالشكل الكافي .

٨ –بعد ظهور تنظيم (داعش) وسيطرته على الكثير من الأراضي العراقية أصبح البعد الأمني هو الموجه للسياسة الأمريكية تجاه العراق والمهيمن عليها بدرجة عالية جداً ، وأصبح الدور الأمريكي يتمثل في تقديم المساعدة العسكرية للعراق من خلال القصف الجوي وتقديم الأسلحة وتدريب القوات العراقية ورفدها بالمستشارين .

الهوامش

(١)جمهورية العراق ، الأمانة العامة لمجلس الوزراء : اتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأميركية . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط: http://cabinet.iq/PageViewer.aspx?id=9

(٢)إعادة بناء النفوذ الأمريكي في العراق من خلال الاجتماعات المتتالية ، جريدة الانباء الالكترونية ، ١٩ آب ٢٠١٣ .

(٣) للاستزادة عن انتخابات عام ٢٠٠٨ راجع :

Federal Election Commission : Federal Election 2008 , Election Results for the U.S. President , (Washington, D.C. : 2009) .

(4)Barack Obama : Turning the page in Iraq .

Available At : www.comw.org/pdf/fulltext/0709obama.pdf

(٥) للاستزادة راجع :

James C. Cobb : Before and After: The 2008 Election and the Second “Solid South” , American Studies Journal , Number 56 , 2012 .

(6)Dominic Tierney : The Obama Doctrine and The Lessons of Iraq , Foreign Policy Research Institute , Pennsylvania , May 2012 , p. 2 – 3 .

(7)Statement on United States Troop Levels in Afghanistan , 17 February 2009 .

Available At :

http://www.presidency.ucsb.edu/ws/index.php?pid=85783&st=iraq&st1

(8)David Jervis : Obama and the middle east , TekaKom Journal 2017 , P. 33 .

(9)The President's News Conference February 9, 2009 .

(10)Remarks on Military Operations in Iraq at Camp Lejeune, North Carolina , 27 February 2009 .

(١١)المالكي في واشنطن . . . زيارة جس نبض ، صحيفة الاتحاد ، ٢٣ تموز ٢٠٠٩ .

(12)Remarks Following a Meeting With Prime Minister Nuri al-Maliki of Iraq in Baghdad , 7 April 2009 .

(١٣)هيلاري كلينتون تصل إلى بغداد في زيارة مفاجئة، صحيفة الامارات اليوم ، ٢٥ نيسان ٢٠٠٩ .

(14)Remarks Following a Meeting With Prime Minister Nuri al-Maliki of Iraq , 20 October 2009 .

(15)Kenneth Katzman : Iraq : politics , Security , and U. S. policy Congressional Research Service , June 2015 , p. 8 .

(16)Mark Lander : U.S. Troops to Leave Iraq by Year's End, Obama Says , New York Times , 21 October 2001 .

Available At :

https://www.nytimes.com/2011/10/22/world/middleeast/president-obama-announces-end-of-war-in-iraq.html

ل وهو مكتب مؤقت تم تأسيسه في نيسان عام ٢٠١٠ لغرض مساعدة العراق في مختلف المجالات ، وتطوير ودعم العلاقات العراقية الأمريكية . للاستزادة راجع :

U. S. Department of State , Iraq Operations .

Available At :

https://www.state.gov/documents/organization/123558.pdf

(17)Executive Order 13541—Temporary Organization To Facilitate a Strategic Partnership With the Republic of Iraq . May 7, 2010 .

(18)S. Farrel : U. S. combat troops would leave Iraq by 2011 under draft agreement , New York Times , 22 aug 2008 .

Available At :

https://www.nytimes.com/2008/08/22/world/africa/22iht-troops.4.15557880.html

(19)Ibid.

(20)Joe Barnes and Others : Rethinking U.S. strategy in the Middle East ,

James A. Baker III Institute for Public Policy and the Center for the National Interest , (Rice University : 2015) , p. 18 .

(21)Ellen Laipson : The Future of US-Iraq Relations , (Washington : 2010) , p. 1 – 2 .

(٢٢) بيان مشترك للجنةالتنسيق العليا بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهوريةالعراق . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الموقع :

https://iq.usembassy.gov/ar/joint-statement-united-states-america-republic-iraq-higher-coordinating-committee-ar/

(23)Katzman: Op. Cit. p. 10 .

(٢٤)جمهوريةا لعراق،الأمانة العامة لمجلس الوزراء : اتفاق الإطار الاستراتيجي ، المصدر السابق .

(٢٥)أبرز الشركات الأمريكية العاملة في العراق ومهامها . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الموقع :

http://oneiraqnews.com/index.php?aa=news&id22=2807#.XHKIQDNR3I

(٢٦) شلتوقع عقداً معه اليبرتون لحفر آبار جديدة في حقل مجنون . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الموقع :

/https://www.alsumaria.tv/news/192549

(27)Ibid. P. 11 – 12 .

(28)MICHAEL R. GORDON and ERIC SCHMITT: As Security Deteriorates at Home, Iraqi Leader Arrives in U.S. Seeking Aid , The New York Times , 31 October 2013 .

(29) Tim Arango: U.S. May Scrap Costly Efforts to Train Iraqi Police , The New York Times , 13 May 2012 .

(30)Katzman : Op. Cit. p. 13 – 14 .

(٣١) صفقة سلاح أميركي ضخمة للعراق . متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وعلى الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2011/1/5/صفقة-سلاح-أميركي- ضخمة-للعراق

(32)Katzman : Op. Cit. P. 11 .

(33)Remarks by the President on the Administration's Approach to

Counterterrorism , MacDill Air Force Base , Tampa, Florida , 6 December 2016 .

Available At :

(34)Katzman: Op. Cit. p. 29 .

(35)Zeke J. Miller : Full Text of Obama's Address on ISIS , Time Magazine , 11 ,September, 2014 .

(36)Combined Joint Task Force – Operation Inherent Resolve (CJTF–OIR) .

Available At :

http://www.centcom.mil/OPERATIONS–AND–EXERCISES/OPERATION–INHERENT–RESOLVE/

(37)Katzman: Op. Cit. p. 29 .

(٣٨) للاستزادة راجع :

Cameron Glenn : Timeline: US Policy on ISIS , Wilson Center , 27 April 2016.

Available At : https://www.wilsoncenter.org/article/timeline–us–policy–isis

(39)Katzman: Op. Cit. p. 29 .

(40)Christopher M. Blanchard& Others : The "Islamic State" Crisis and U.S. Policy , Congressional Research Service , 10 September , 2014 , P. 9 .

(41)Katzman: Op. Cit. p. 30 – 31 .

(42)The White House : Remarks by President Obama and Prime Minister Al–Abadi of Iraq after Bilateral Meeting , 14 , April , 2015 .

(43)The White House : Remarks by President Obama and Prime Minister Al–Abadi after Bilateral Meeting , 8 , June , 2015 .

(44) Greg Jaffe : Obama meets with Iraqi prime minister as Mosul fight looms , The Washington Post , 19 September , 2016 .

(45)Gardiner Harris : Joe Biden Makes Surprise Visit to Iraq, Seeking to Bolster Fight Against ISIS ,The New York Times 28 April , 2016 .

(46)Helene Cooper : U.S.–Trained Iraqi Troops Deployed to Help Retake Ramadi From ISIS ,The New York Times , 23 July , 2015 .